

## المشهد السياسي

# النسبية في دوائر متوسطة تتقدّم و«قوى وازنة» وافقت عليها حزب الله: لا للفراغ والتمديد والسنتين



رعد: كل صيغ القانون المختلط ستكون نتيجتها بان تاكل حقا احدا (هيلم الموسوي)

هل تشهد الأيام المقبلة فتح ثغرة في جدار الأزمة تسمح بالتوصل إلى قانون جديد للانتخابات النيابية، يعتمد النظام النسبي؟ حتى يوم أمس، كانت كل المواقف تشير إلى أن الأفق مسدود. لكن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، كشف معطيات جديدة. ففي خطاب له في بلدة زوطر الشرقية في الجنوب، قال رعد: «خلال أيام - إذا صدقت النيات - فسيتم الانتهاء من القانون الانتخابي. وإنما في ربع الشوط الأخير من إنجازهم». وعبر رعد بصراحة عن رفض كل صيغ القانون المختلط، قائلاً: «كل صيغ القانون المختلط حتى لو نجحت صيغة منها ستكون نتيجتها بكل بساطة وصراحة بأن ناكل حق أحد

## دعا الجميل إلى اعتماد قانون النسبية الذي توافق عليه المجتمعون في بركي

ما»، وكزّر موقف حزب الله الداعي إلى اعتماد النسبية الشاملة، لافتاً إلى أن «النسبية مع الدائرة الواحدة هي أفضل الصيغ، لأنها تعطي الحق لكل المكونات بأن تشارك في الانتخابات لتأخذ حصتها بقدر حجمها». وكشف أن «قريباً وازناً في البلد وافق على طرح النسبية مع الدوائر المتوسطة، وتجرى مناقشات في تفاصيل هذا الطرح الآن». وأعلن رئيس كتلة حزب الله النيابية ثلاثة «فتوات» بشأن الملف الانتخابي: لا للفراغ، ولا للتمديد، ولا للعودة إلى «السنتين».

وفي هذا الإطار أكد رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل ضرورة الإسراع في إقرار قانون انتخابي عادل لا يكون مفصلاً على القياس، بل يرتكز على وحدة المعيار، داعياً إلى اعتماد قانون بركي الذي توافق عليه المجتمعون في الصرح البطريكي والقاضي باعتماد 15 دائرة على أساس النسبية، متسائلاً: «لماذا يجري التنكر له اليوم ما دام يمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف الطروحات المتداولة؟». أما النائب

الآن عون، فأشار إلى أنه «في حال عدم الاتفاق على قانون للانتخاب، سنذهب باتجاه التصويت في مجلس الوزراء، ومن ثم في مجلس النواب». من جهة أخرى، وفي الوقت الذي تتفاعل فيه المطالبة بإقامة مخيمات للنازحين السوريين في مناطق قريبة من الحدود اللبنانية - السورية، ارتفعت حدة الخطاب العدائي تجاه هؤلاء النازحين، فيما تتجه الأنظار إلى مؤتمر بروكسل الذي سيعقد غداً ويشارك فيه رئيس الحكومة سعد الحريري الذي غادر مساء الأحد في جولة أوروبية.

ليست هي المرة الأولى التي يشكّل فيها هذا الملف مادة للمزيدات. كذلك ليست المرة الأولى التي تعقد فيها

اجتماعات وزارية لوضع خطط ورؤية بشأن النزوح وتداعياته، ومحاولة استغلال هذا الملف للحصول على المزيد من الدعم المالي من الخارج من ناحية ولاستثمار العبد الإنساني لغايات سياسية من ناحية أخرى. علماً أن الحكومات المتعاقبة، تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، بعد أن غصت بصرها عن هذا اللجوء في بداياته، متجاهلة عدد اللاجئيين وأوضاعهم. منذ أسبوعين احتلّ ملف النازحين حيزاً من نشاط السرايا الحكومية، حيث ترأس الحريري أكثر من اجتماع للبحث في سياسة الحكومة بشأن النازحين، تمهيداً لعرضها في مؤتمر «بروكسل». وبناءً على هذه الاجتماعات، تقرر

أن تتضمّن ورقة الحكومة إلى المؤتمر عدة عناوين، هي «ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين، ودور المجتمع الدولي في تقديم هذه المساعدة، لأن لا قدرة للبنان على مواجهة هذه الأعباء، وضرورة دعم المواطنين المحتاجين كافة، ودعم المجتمعات المضيفة للاجئين محلياً، عبر خدمات محلية كتأمين البنى التحتية» بحسب مصادر وزارية. هذه الحماسة غير المتوقعة التي أظهرها الحريري وفريقه تعبّر بحسب مصادر في فريق 8 آذار عن «هروب داخلي من تناول العناوين الخلاقية» من جهة. ومن جهة أخرى «هي محاولة استثمار ثمن البناء عليها لغاية لها علاقة بشخص

الرئيس الحريري وحكومته مع الدول التقليدية الراعية له». وقد استغربت المصادر أن يكرّر الحريري أخطاء الحكومات السابقة في موضوع تحصيل الأموال، وهو المدرك تماماً أن غالبية الدول منذ سنوات «كسرت إيديها وشحذت عليها» رغم كل المناشدات. وكرّرت المصادر بمحاولات حكومة الرئيس تمام سلام التي لم تؤت ثمارها، بعد أن اكتفت الدول بتقديم مساعدات عينية، وبالتالي ما يقوم به الحريري ليس سوى «صرخة استعراضية».

مصادر وزارية لفتت إلى أن «مطالبات الحكومة ليست جديدة، بل هي مما سبق واتفق عليها سابقاً، وهي تحمل في مضمونها إقامة مخيمات

## وجهة نظر

# لا تركوا الحزب وحيداً!

## فراس الشوفي

لا تصلح أدبيات القوى الوطنية اللبنانية خلال الحرب الأهلية، أكثر مما تصلح الآن بعد ثلاثة عقود على انتهاء الحرب. ليس المقصود هنا طبعاً تكرار معزوفة «طريق القدس تمر من جونية» وتجارب ما بعد 13 نيسان، بل استشعار الخطر المحدق بلبنان من بوابة الهواجس التي شكّلت عمق الحرب الأهلية، أي محاولات تقسيم لبنان من جديد لكن على «البارد» هذه المرة (حتى الآن)، وتحويل الكيان الصغير إلى النموذج «الأنضج» للتقسيم الطائفي والمذهبي والعرق في محيطه، كسباق واحد بدأ منذ سقوط بغداد في نيسان 2003،

وتجذّر مع إضعاف الدولة المركزية السورية منذ آذار 2011.

بعض اللبنانيين لم يفهموا أن النظام الطائفي عقيم، ولا ينتج دولة حديثة. وبدل البناء على أن إفلاس «المارونية السياسية» في نظام ما قبل الحرب ومن ثمّ «السنية السياسية» في اتفاق الطائف، سببه البنية الطائفية للنظام، نجد جزءاً لا بأس به من هؤلاء، سياسيين و«تخباً»، يرون في تثبيت التقسيم العرقي في النظام الطائفي وتحويله إلى تقسيم فعلي في النص، سبيلاً وحيداً لتطوير النظام السياسي. وبدل أن يربط «الإصلاحيين» بين الفساد ونظام 6 و6 مكرّر، نجد هؤلاء يحتملون الفساد لفئات أخرى في المجتمع

أو لمنظومة سياسية كانوا غرباء عنها في ما مضى، لكنهم ما لبثوا أن استخدموا أدواتها حالماً سنحت لهم الفرصة. والآنكي، أن هؤلاء باتوا يطرحون حلولاً للفساد، من زاوية تقزيم النظام السياسي المركزي إلى فدراليات مناطق.

من هنا، تبدو أزمة اقتراح القانون الأخير الذي عرضه الوزير جبران باسيل أزمة رؤية لا أزمة حسابات انتخابية وعددية فحسب. فالقائل بالانتخابات النيابية بالنسبية الكاملة على أساس لبنان دائرة واحدة، يرى تحويل اللبنانيين إلى مواطنين المدخل لحل أزمة النظام السياسي والفساد المتجذّر، بينما يرى باسيل، أو هكذا يفهم من قانونه «النواب المسلمين للمسلمين

لم يعد كافياً أن تنظر قوى 8 آذار موقف حزب الله لتبني سقف تحركاتها على أساسه

والمسيحيين للمسيحيين»، أن الحل للنظام السياسي هو في تجذير تقسيمه، «ولتعالج كل بيئة فسادها ومفسديها وحدها»، تماماً

كما فتحت أزمة النزاعات حديث الفدرالية على مصراعيه، قبل نحو عامين.

من هنا، لا تقع مواجهة فرض قانون انتخابي تقسيمي في ربع الساعة الأخير على عاتق حزب الله وحركة أمل وحدهما. فالنائب وليد جنبلاط، حُيد من المعركة، إعلامياً على الأقل، لحظة خُسم الاتفاق على جمع عاليه والشوف في دائرة واحدة وفصلها عن باقي أفضية جبل لبنان. أما الرئيس سعد الحريري، الذي قبل بالنسبية الكاملة، فلن يواجه إذا سقط هذا الخيار. ومؤخراً، ضاق الحريري ذرعاً بالنازحين السوريين، وهو الذي شجّع وخرّض غالبيتهم على القدوم إلى لبنان والاستفادة من «السخاء الدولي»